



بيان

السفير د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /١٠٩/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

السيد الرئيس،

أتوجه بدايةً بالتهنئة لكم ولأعضاء المكتب متمنياً لكم النجاح في مهامهم،
ومؤكداً على استعدادنا التام للتعاون والعمل المشترك معكم بما يكفل احترام مبدأ
المساواة بين الدول الأعضاء وتحقيق أهداف ومقاصد منظماتنا الأممية. مؤكداً في
البداية على أننا ندعم مبادرات الأمين العام وجهوده مع وكيله السيد فلاديمير
فورنكوف من أجل تفعيل دور المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب.

ينضم وفد بلادي لبيان حركة عدم الانحياز. وأود الإدلاء بالملاحظات التالية
بالصفة الوطنية، واسمحوا لي في هذا السياق أن أعرض جزءاً من التجربة
المريرة التي عاشتها بلادي وشعبها عبر السنوات السبع الماضية، نتيجة قرار
سياسي خطير وغير مسؤول اتخذته حكومات بعض الدول الأعضاء بأن تُسجّر
طاقاتها وأموالها ومواردها وأيديولوجياتها المتطرفة العنيفة، في دعم الجماعات
الإرهابية المسلحة في بلادي سوريا.

السيد الرئيس،

لقد باتت حقيقةً مسلماً بها، أنه لا يمكن للقرارات التي صدرت عن مجلس
الأمن في مجال مكافحة الإرهاب - وبعضها تحت الفصل السابع - أن تجد طريقاً
إلى التنفيذ، ولا يمكن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة إرهاب أن
تصبح واقعاً على الأرض، ولا يمكن أن تتفق الدول الأعضاء على تعريف قانوني
موحد للإرهاب، ولا يمكن لها أن تتجح في مفاوضات التوصل لاتفاقية عالمية
شاملة وملزمة في مجال مكافحة الإرهاب... أقول: لا يمكن لكل ذلك أن ينجح
طالما بقي رأس الأفعى في مكانه، ورأس الأفعى أيها السادة يتمثل في سياسات

حكومات دول أعضاء تملك السطوة والنفوذ أو تملك المال والثروات، ولكنها لا تملك من قيم السياسة والحكم الرشيد ما يردعها عن استغلال كل طاقاتها في فرض الهيمنة وشن الحروب وتسليح الإرهابيين في أي دولة لا تتفق مع تلك الحكومات في السياسة...

إن حكومات هذه الدول ما تزال ترى في المجموعات الإرهابية المسلحة وفي المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سلاحاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً يمكن استخدامه لإسقاط الحكومات الشرعية، وتدمير اقتصادات الدول وإمكاناتها، وقتل مواطنيها وتشريدهم كلاجئين ومهجرين ونازحين وإرسالهم للموت في البحار.

وفي الحديث عن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، اسمحوا لي أن أقدم لكم شرحاً لعملية تجنيد هؤلاء الأفراد الذين كانوا مواطنين يحملون جنسيات أكثر من مئة دولة كما أقر تقرير فريق "الدعم التحليلي ورصد الجزاءات" الصادر بالوثيقة رقم S/2015/358، فهؤلاء كانوا أفراداً عاديين تمت قيادتهم والتأثير عليهم من خلال مدارس ومراكز دينية تُنفقُ عليها مليارات الدولارات من أموال النفط والغاز بهدف زرع الفكر الوهابي الإرهابي المتطرف في مختلف أنحاء العالم، تحت ذريعة الدعوة التبشيرية، ولكن بنزعة تكفيرية داعشية...

بطبيعة الحال، كانت حكومات الكثير من الدول، ولا سيما في نطاق الاتحاد الأوروبي، تفرض الرقابة على هؤلاء الأفراد باعتبارهم أشخاصاً خطرين ويشكلون تهديداً على أمن المجتمع، إلى أن التقت المصالح السياسية الضيقة والفسادة لحكومات بعض الدول، على استغلال الآلاف من هؤلاء وإرسالهم للقتال في سوريا والعراق، بهدف نشر الإرهاب من جهة، وللتخلص من وجودهم في

المجتمعات الغربية من جهة ثانية. وهنا بدأ "المقاتلون الإرهابيون الأجانب" بالتدفق إلى سورية من خلال عملية متسلسلة ومخّمة تورطت فيها حكومات وأجهزة استخبارات، حيث تم إصدار عشرات الآلاف من جوازات السفر وسمات الدخول السياحية إلى الدول المجاورة لسوريا والعراق، وأُحْكمت خطوط ورحلات الطيران من قبل أجهزة استخبارات حكومية بقصد عدم تعقبها، حتى لو اضطر المقاتل الإرهابي الواحد إلى السفر عبر أكثر من خمسة مطارات عالمية في نفس الرحلة.

أما السلاح ومعسكرات التدريب وغرف العمليات والدعم اللوجستي، فقد كانت جاهزة في الدول المحيطة بسوريا والعراق بانتظار هؤلاء الإرهابيين الذين تمّ استنباط مصطلح "المعارضة المسلحة المعتدلة" من أجلهم، وكان يُشرف عليها ضباط استخبارات وعسكريون من حكومات الدول المتورطة، الذين أمّنوا عمليات تدفق هؤلاء الإرهابيين مع أسلحتهم عبر الحدود إلى سوريا. ثم تورطت حكومات بعض هذه الدول في التجارة غير المشروعة بالنفط والآثار السورية والعراقية مع "داعش" وغيره من التنظيمات الإرهابية.

وفوق ذلك كله، تجاهلت حكومات بعض الدول الأعضاء ما يجري على الإنترنت وعلى شبكات التواصل الاجتماعي من ترويج للفكر الإرهابي المتطرف والعنيف، ومن دعوات للكراهية والقتل وحمل السلاح، ومن حملات للتمويل والتبرع بالأموال لصالح الإرهابيين في سوريا والعراق، ومن ثم دعوات وتسهيلات لنقل المزيد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سوريا والعراق، حتى وصل الأمر اليوم إلى تبادل شيفرات ورسائل رمزية من أجل شن عمليات إرهابية في كل مكان على وجه الكرة الأرضية.

السيد الرئيس،

إن ما عرضته الآن هو جزء من معاناة بلادي وشعبها على مدى سبع سنواتٍ مع الإرهاب، ولكنه يُثبِت حقيقة أن هناك جزءاً معتبراً وذا نفوذٍ وقوة داخل المجتمع الدولي ما زال يفتقد الإرادة لمحاربة الإرهاب.

المطلوب أيها السادة هو إرادة سياسية حقيقية لمكافحة الإرهاب ولمساءلة مشغليه وداعميه ومموليه... وبمعنى أكثر دقة: المطلوب هو قطع رأس الأفعى وليس ملاحقة ذيلها...

شكراً سيدي الرئيس،